قياس أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)

MEASURING THE IMPACT OF FOREIGN TRADE ON ECONOMIC GROWTH IN ALGERIA DURING THE PERIOD (1990-2018)

بكريتي بومدين[1]، ودان بوعبد الله[2]

Bakreti Boumediene[1], Ouddane Bouabdellah[2]

[1] جامعة مستغانم (الجزائر)، boumediene.bakreti@univ-mosta.dz

[2] جامعة مستغانم (الجزائر)، bouabdellah.ouddane@univ-mosta.dz

تاريخ الاستلام: 2020/09/01 تاريخ القبول: 2020/12/20 تاريخ النشر: 2021/01/01

الملخص:

يهدف هذا المقال إلى تبيان أهمية التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1990 – 2018. حيث تمت هذه الدراسة باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR)، وهذا بهدف إرساء مقاربة علمية جادة حول إشكالية التجارة الخارجية ضمن إستراتيجيات الإصلاح الاقتصادي.

وبعد المعالجة القياسية أسفرت نتائج هذه الدراسة إلى وجود علاقة سببية بين متغيرات التجارة الخارجية والممثلة في الصادرات والواردات والنمو الاقتصادي. حيث أن زيادة الصادرات بـ 10% تؤدي إلى زيادة الناتج الداخلي الخام بـ 1,8 % في المدى الطويل، مما يثبت فعالية التجارة الخارجية في تعزيز النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة.

الكلمات المفتاحية: التجارة الخارجية، الإصلاح الاقتصادي، الصادرات، الواردات، النمو الاقتصادي.

تصنيفات JEL: P21، P33

ABSTRACT:

This article aims to demonstrate the importance of foreign trade in Algeria during the period 1990-2018. This study was conducted using the

[1] **المؤلف المرسل**: بكريتي بومدين، **الإيميل:** bboumediene27@gmail.com

model (VAR), in order to base a serious scientific approach to the problem of foreign trade within the strategy of economic reform.

After the empirical study, the results obtained showed the causalist relationship between the variables of foreign trade, notably the imports and the exports, and the economic growth. As a result, a 10% increase in exports led to a 1,8% increase in GDP over the long term, which affirms the effectiveness of foreign trade in promoting economic growth over the study period.

Key words: Foreign trade, Economic reform, Imports, Exports, Economic Growth.

JEL Classification Codes: P33, P21.

1. مقدمة:

تعد التجارة الخارجية الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها التطور الاقتصادي لأي بلد، فمهما كان التفاوت الاقتصادي بين الدول ومهما اختلفت النظم السياسية لا يمكن لهذه البلدان أن تعيش بمعزل عن غيرها تجاريا، حيث تحتاج هذه الدول إلى تصدير الفائض من منتجاتها لغيرها، لذا فالدولة ملزمة أن تقيم علاقات تجارية مع غيرها من الدول.

الجزائر كغيرها من الدول تأثرت بالتطورات العديدة التي مر بها الاقتصاد الجزائري من مرحلة التخطيط المركزي إلى مرحلة الانتقال نحو الاقتصاد الحر والانفتاح على الاقتصاد العالمي، هذه الأخيرة ميزتها جملة من الإصلاحات الاقتصادية معتمدة بذلك على المؤسسات النقدية والمالية الدولية من خلال تطبيق برنامج التعديل الهيكلي. هذه الإصلاحات الاقتصادية ساهمت في تخطي الإنزلاقات التي عرفها الاقتصاد الجزائري منذ سنة 1986 إلى غاية سنة 1998 لتعرف بعد ذلك الجزائر استقرار في الوضعية المالية والنقدية إلى غاية سنة 2014 هذه الوضعية ناجمة عن ارتفاع عائدات المحروقات. إلى جانب جملة من الإصلاحات الاقتصادية والمصحوبة بإصلاحات في التجارة الخارجية قصد الانفتاح على الاقتصاد العالمي، جلب الاستثمار، ترقية الصادرات وبذلك إنعاش الاقتصاد الوطني في ظل المساعي العامة للسياسة التجارية الخارجية، والتي هي جزء من السياسة الاقتصادية العامة.

تأتي هذه الدراسة بالارتكاز على التجربة الجزائرية لدراسة أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018 ومن ثم تتلخص **إشكالية الدراسة** في الآتي:

ما مدى قدرة التجارة الخارجية في التأثير على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر؟

تتفرع إشكالية الدراسة إلى **الأسئلة التالية:**

- ما هي أهم مراحل دعم وتحرير التجارة الخارجية في الجزائر؟
- هل يمكن للصادرات أن تؤثر في بزيادة الناتج الداخلي الخام من خلال رصيد الميزان التجاري؟

1. 2 فرضيات الدراسة:

للإجابة عن التساؤلات قدمنا بعض الفرضيات أين نبحث عن اختبار مدى صحتها أو رفضها والتي تتمثل فيما يلي:

- قد يصعب تحقيق فائض مستمر في رصيد الميزان التجاري بسبب اعتماد على صادرات المحروقات بالدرجة الأولى.
- يمكن للتجارة الخارجية أن يكون لها تأثير إيجابي في المدى الطويل على زيادة الناتج الداخلي الخام.

1. 3 أهمية الدراسة: ترجع أهمية الدراسة إلى فعالية التجارة الخارجية كأداة من أدوات التنمية الاقتصادية والانفتاح على الاقتصاد العالمي، خصوصا مع سياسة الحكومة والممثلة في دعم برامج الإصلاح الاقتصادي ومدى تأثيرها على حجم التجارة الخارجية ورفع معدلات النمو الاقتصادي.

1. 4 هدف الدراسة: إضافة إلى الأسئلة المدرجة ضمن الإشكالية تهدف هذه الدراسة إلى:

- تشخيص وضع التجارة الخارجية ومراحل التحرير التجاري في الجزائر؛
- أهمية سياسة التجارية الخارجية في مسايرة التحولات الاقتصادية المحلية والدولية؛
- تبيان تأثير التجارة الخارجية على المتغيرات الاقتصادية الكلية وكذا النمو الاقتصادي؛

1. 5 المنهج المستخدم في الدراسة: للإجابة على إشكالية الدراسة قمنا بإتباع المنهج الوصفي والتحليلي من خلال تقييم أداء التجارة الخارجية في ظل الإصلاح الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة

1990-2018، كما استخدمنا المنهج الرياضي من خلال اعتماد نموذج متجه الانحدار الذاتي (var) لقياس أثر الصادرات والواردات على النمو الاقتصادي.

1. 6 الدراسات السابقة: من بين الدراسات السابقة نذكر

-دراسة (تومي و شقبقب، 2006)، تضمنت إشكالية الدراسة تذبذبات قطاع التجارة الخارجية بسبب الصدمات الخارجية مثل عدم استقرار أسعار المحروقات. حاول الباحث من خلال هذه الدراسة بناء نموذج قياسي لقطاع التجارة الخارجية تتضح من خلاله المتغيرات الأساسية المتحكمة في تفسير الصادرات والواردات الجزائرية. خلصت هذه الدراسة إلى أن تحقيق تنافسية الاقتصاد لا يتوقف على القيام بإجراءات وتدابير اقتصادية كتخفيض للعملة وتحرير للأسعار، لكنه يتوقف على إصلاح يؤدي إلى الزيادة في الإنتاج الكمي والنوعي المطلوب.

-دراسة (بيبي، 2007)، عالجت هذه الدراسة أثر إصلاحات المؤسسات المالية والتجارية الدولية لقطاع التجارة الخارجية من خلال إجراءات الدفع الذاتي، غير أن هذه الإصلاحات لم تتمكن من تغيير نمط التجارة الخارجية ولم تفلح في تفعيل الجهاز الإنتاجي، حتى يتمكن من عرض منتجات بأقل التكاليف وجودة علية تجعله قادر على تغيير الخصائص الهيكلية لنمط التجارة الخارجية في الجزائر.

- دراسة (مصراوي و يوسفي، 2017)، هذه الدراسة عالجت حتمية تحرير التجارة الخارجية والتي فرضها التحول نحو اقتصاد السوق، حيث لم تثبت سياسة الحماية المطبقة في ظل النظام الاشتراكي نجاعتها في النهوض بهذا القطاع، وبقي هذا القطاع يشهد تبعية مطلقة للعالم الخارجي من مواد ومستلزمات الإنتاج. خلصت هذه الدراسة إلى أن الجزائر تطمح أن تندرج ضمن التحولات العالمية الجديدة من خلال القوانين الجديدة للإصلاحات الاقتصادية حيث أصبحت المبادلات التجارية الخارجية في الجزائر ذات بعد جديد.

2. واقع التجارة الخارجية في الجزائر:

1.2 مرحلة الرقابة على التجارة الخارجية:

خلال الفترة الممتدة من 1962 إلى 1970 اتخذت الجزائر مجموعة من الإجراءات والتي كانت ترمي إلى فرض رقابة حكومية على التجارة الخارجية، وبخصوص الواردات (بهلولي، 2012، صفحة 112)، وبذلك اعتمدت وسائل تقليدية حمائية اتخذت ثلاثة أدوات كما يلي:

– **مراقبة الصرف:** بعد صدور القانون 62-144 دعمت التجارة الخارجية الجزائرية بنظام مراقبة الصرف والذي يسمح بالحد من خروج رؤوس الأموال إلى الخارج؛

– **التعريفة الجمركية:** تم الاعتماد في هذا المجال على معدلات جديدة، وبذلك تم وضع أول تعريفة جمروكية للجزائر بموجب المرسوم المؤرخ في 1963/10/28 أين جعل النظام الجمركي للواردات يقوم على أساس التصنيف، حيث يمنح لسلع التجهيز الأفضلية، أما سلع الاستهلاك يفرض عليها تعريفات جمركية مرتفعة؛

– **نظام حصص الاستيراد:** تم تحديد القيود الكمية بموجب المرسوم 63-188 الصادر بتاريخ 1963/05/16 والذي كان يهدف إلى حماية الإنتاج المحلي وتحسين وضعية الميزان التجاري؛

2.2 مرحلة احتكار التجارة الخارجية: 1970–1989

قد شهدت سنة 1970 و 1971 احتكار الدولة للتجارة الخارجية. وفي سنة 1974 تم إنشاء الرخص العامة للاستيراد والتي تمثل منح بالعملة الصعبة تمنح للمؤسسات العمومية سنويا من أجل تسهيل عمليات الاستيراد حسب الاحتياجات المحلية للمؤسسات العمومية والمؤسسات الخاصة.

إن الهدف من هذا الاحتكار من خلال تراخيص الاستيراد هو التحكم في التدفقات التجارية في إطار التخطيط المركزي بغية تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية، حيث كانت أكثر من 80 % من واردات الجزائر تحت رقابة الدولة (تومي و شقبقب، 2006، صفحة 32).

3.2 التجارة الخارجية في ظل الإصلاحات الهيكلية:

بينت أزمة النفط الاقتصادي لسنة 1986 هشاشة النظام الاقتصادي الوطني، حيث كان يعتمد بنسبة 95% على صادرات المحروقات (مصراوي و يوسفي، 2017، صفحة 139)، ومع انهيار أسعار هذه المادة، انخفضت مداخيل المحروقات بنسبة 50 %، وبحلول سنة 1989 سجل عجز الموازنة العامة 1,7 % من الناتج الداخلي الخام، كما بلغ عجز رصيد الميزان التجاري 1825 مليار دج (بوجمعة و ملوك، 2016، صفحة 155).

أمام هذا الوضع شرعت السلطات في تنفيذ مجموعة من الإصلاحات والتي من شأنها إعادة تأهيل قواعد السوق، الدخول في مرحلة استقلالية المؤسسة العمومية (BOUZIDI M'HAMSADJI, 2007, p. 5)، تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، وهذا بدعم من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، ومن بين هذه الإصلاحات برنامج التعديل الهيكلي خلال الفترة (1986- 1998) وبذلك تبنت الجزائر سياسة تجارية انفتاحية على العالم الخارجي وفتح المجال أمام القطاع الخاص ودوره في التجارة الخارجية. هذه الإصلاحات تمت من خلال ثلاث مراحل:

2. 3. 1 مرحلة التحرير الأولي 1990-1991: في هذه المرحلة كان اهتمام السلطات منحصرا في تحرير عملية الاستيراد والتي من شأنها تقليص حجم العملة الصعبة، نتيجة تقلبات أسعار المحروقات في الأسواق العالمية مما زاد من ارتفاع المديونية الخارجية لتصل إلى 28,2 مليار دولار (روابح، 2006، صفحة 90).

2. 3. 2 مرحلة الرجوع إلى مراقبة التجارة الخارجية 1992-1993:

إن فترة التحرير الأولي غير المضبوطة والتي سبقت هذه المرحلة شجعت المستثمرين على الاستيراد بهدف الربح السريع مما أدى إلى تدني النشاط الإنتاجي، هذه الظروف جعلت الدولة تتدخل من جديد من خلال تأسيس ضرائب جديدة: الضريبة على الدخل الإجمالي، الضريبة على أرباح الشركات والرسم على القيمة المضافة (مراد، 2003، صفحة 25، 26)، وذلك بموجب قانون المالية لسنة 1992، والذي نص على عدة تخفيضات في الرسوم الجمركية وفقا لنظام الضرائب التصاعدية.

2. 3.3 مرحلة التحرير الكامل للتجارة الخارجية 1994- 2000:

تم إبرام اتفاقية stand-by في أفريل 1994 والتي تسمح بإعادة جدولة ديون الجزائر، كما تنص على تحرير التجارة الخارجية. في هذا السياق اعتمدت الجزائر عدت تدابير كتحرير الأسعار وخفض معدلات التضخم، تطوير القطاع الخاص، تقليص عجز الميزانية والحد من تدخل الدولة، تخفيض قيمة الدينار.

وفي إطار الانفتاح الاقتصادي والاندماج في الاقتصاد العالمي، تم تخفيض الرسوم الجمركية من 60 % سنة 1996 إلى 45% في الفاتح جانفي سنة 1997، كما تم إلغاء كل القيود على الاستيراد وهذا عبر مراحل. أما بالنسبة للصادرات فقد ألغي الحظر الذي كان مفروض عليها في السابق، وبتاريخ جوان 1996 أصبح نظام التجارة الخارجية الجزائري خاليا من القيود الكمية. في هذه المرحلة سجل الميزان التجاري وضعية إيجابية، غير أنها لم تكن نتيجة قدرة الجهاز الإنتاجي على إحداث تغييرات جوهرية بل هذه الوضعية كانت نتيجة ارتفاع أسعار البترول حيث بلغ 21,7 دولار للبرميل سنة 1996 (بيبي، 2007، صفحة 55). في حين أن الصادرات خارج قطاع المحروقات بقية محدودة لا تتعدى 5% سنة 1995. (بيبي، 2007، صفحة 56)

3. التجارة الخارجية خلال الفترة (2000–2019):

1.3 تطور وضعية الميزان التجاري:

إن من بين أهداف سياسة الإصلاح الاقتصادي التي باشرتها الجزائر في أواخر الثمانينات هي الحصول على العضوية في المنظمة العالمية للتجارة، وعزمها على إتباع نظام اقتصاد السوق مع الانفتاح على الاقتصاد العالمي، حيث بدأت خطوات الانضمام منذ تقديمها لطلب التعاقد في الغات وكان ذلك في 30 أفريل 1987، وبعدها تم إنشاء لجنة مشتركة تتكفل بتحويل ملف التعاقد إلى المنظمة العالمية للتجارة في 30 جانفي1995(دادي عدون و متناوي، 2004، صفحة 74). وفي خضم محاولة الجزائر الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة والذي جاء متسرع، إذ يبين نمو التجارة الخارجية أن الاقتصاد الجزائري ريعي مرهون بإنتاج النفط، إلا أن سوق المنتجات البترولية والغازية غير مشمول بالمعالجة ضمن اتفاقيات

OMC الأمر الذي يجعل صادرات الجزائر لا تتمتع بأي امتيازات تتيحها الانضمام لهذه المنظمة (خالدي، 2005، صفحة 89). إن الشكل التالي يبين وضعية الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2019 .

الشكل 1: (تغير رصيد الميزان التجاري خلال الفترة **2000-2019**).

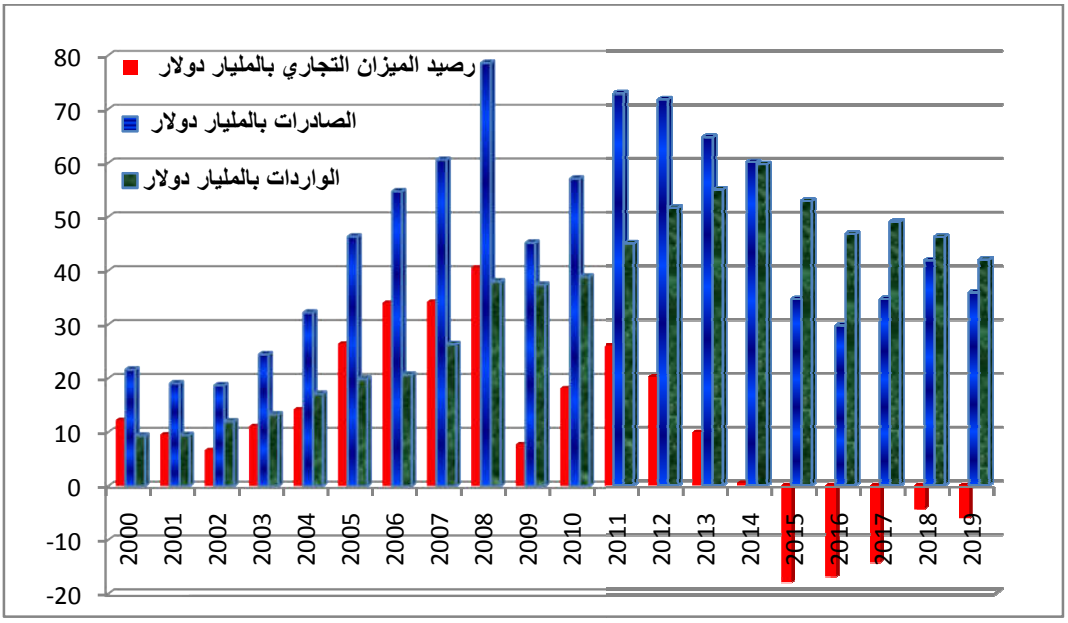

Source: établi par l'auteur selon les statistiques de la banque d'Algérie, « exportations et importations de 2000 à 2019 »

إن رصيد الميزان التجاري حقق فائضا مستمرا خلال الفترة 2000 إلى غاية 2008 أين بلغ أعلى قيمة تقدر بـ 40,59 مليار دولار يرجع هذا الفائض في الميزان التجاري إلى زيادة الصادرات بسبب ارتفاع أسعار المحروقات، هذا الارتفاع في الصادرات صحبه نمو مستمر في الواردات أين بلغت 38 مليار دولار سنة 2008 هذا بسبب التوسع الكبير في استيراد مواد التجهيز، لضرورة إنهاء برامج الاستثمار العمومي خلال هذه المرحلة، ليسجل سنة 2015 عجز في رصيد الميزان التجاري بقيمة 18,08 مليار دولار بسبب انخفاض في حجم الصادرات، يستمر هذا العجز خلال السنوات الأخيرة 2017، 2018، 2019 مسجلا القيم التالية على الترتيب 14.41- مليار دولار، 4,41- مليار دولار، 6,11- مليار

دولار. إن الصادرات خارج المحروقات تظل جد محدودة لا تتعدى بعض المواد من التمور، البقوليات، الفوسفات والحديد بنسبة ضعيفة.

2.3 تطور هيكل المبادلات الخارجية: شهدت المبادلات التجارية للجزائر تطورات مختلفة، يمكن توضح هذه التطورات من خلال الشكل التالي:

الشكل 2: (**تطور حجم المبادلات الخارجية للجزائر خلال الفترة 2000– 2018**)

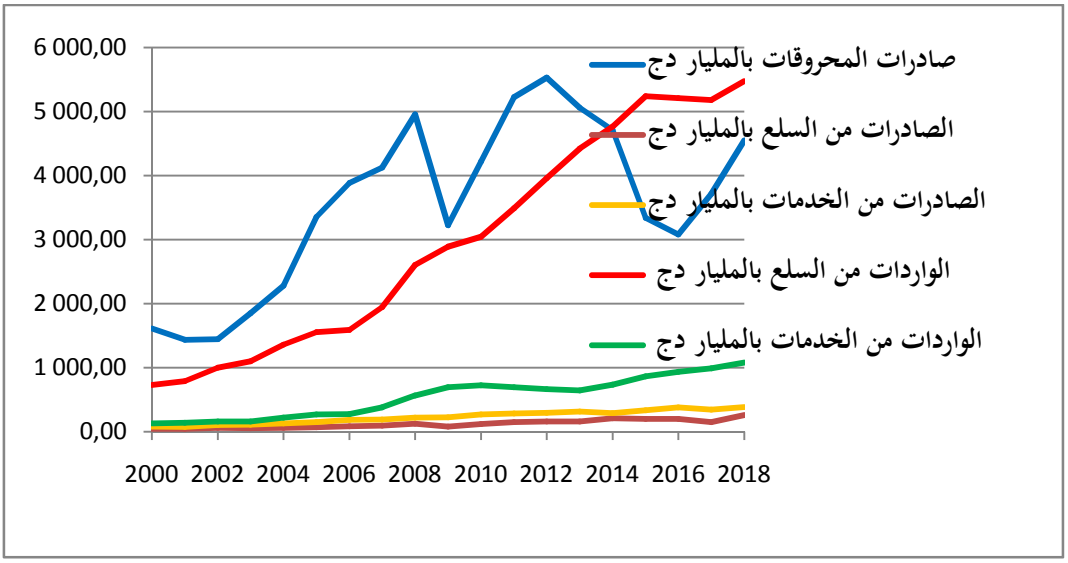

Source: établi par l'auteur selon les statistiques de : www.ons.dz commerce extérieur, évolution des importations et des exportations de 2000 à 2018.

يوضح الشكل أعلاه أن صادرات المحروقات في تذبذب حيث حققت خلال الفترة 2000-2008 ارتفاع مستمر، لتتراجع قيمة صادرات المحروقات سنة 2009 مسجلة بذلك مبلغ 3225 مليار دج، بعد هذه الفترة تأخذ صادرات المحروقات في التذبذب مسجلة أعلى قيمة 5527,7 مليار دج سنة 2012، لتبلغ سنة 2018 قيمة 4548,1 مليار دج. هذه الطفرات في صادرات المحروقات صحبها زيادة مستمرة في الواردات من السلع، فبلغت قيمة 1000 مليار دج سنة 2002 لتصل إلى أعلى قيمة 5547,7 مليار دج سنة 2018 أي بنسبة زيادة تعادل 446,92 %. أما بخصوص الصادرات من السلع والخدمات تعتبر جد ضعيفة لا تتجاوز في مجملها 600 مليار دج حيث بلغت صادرات السلع 258,3 مليار دج سنة 2018، هذه السلع عبارة عن منتجات من التمور، مشروبات كحولية،

الفوسفات، سكر القصب، مياه معدنية ومشروبات غير كحولية، زجاج وأواني زجاجية، عجائن غذائية، فرو وجلود، أمونياك، زبادي، خروب، حيث كانت أكبر قيمة من هذه السلع المصدرة ترجع إلى مادة الأمونياك أين بلغت 37920,9 مليون دج (www.ons.dz, 2017). أما بخصوص الواردات من الخدمات فهي ضعيفة نسبيا مقارنة مع واردات السلع إذ بلغت أعلى قيمة 1077,3 مليار دج سنة 2018.

4. الدراسة القياسية لأثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادية باستعمال نموذج VAR

4. 1 معطيات الدراسة.

سنعتمد على نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR حيث تم استعمال القيم الحقيقية لجميع متغيرات النموذج وفي شكل اللوغاريتم خلال الفترة 1990 - 2018. تمثل متغيرات التجارة الخارجية كل من الصادرات والواردات والمعبر عنها بالمليون دج، أما النمو الاقتصادي فيعبر عنه بالناتج الداخلي الخام كذلك بالمليون دج. ولقد رمزنا لمختلف المتغيرات بالرموز التالية: $Lpib$: لوغاريتم الناتج الداخلي الخام، $Lexport$: لوغاريتم الصادرات، $Limport$: لوغاريتم الواردات.

يأخذ الشكل الاقتصادي للدالة الصيغة التالية: $Lpib = f(Lexport, Limport)$

بعد تحديد الشكل الاقتصادي للدالة من الضروري صياغتها إلى النموذج الرياضي والاقتصادي (القياسي)، كما يلي: $Lpib_t = \beta_1 Lexport_t + \beta_2 Limport_t + \alpha + \varepsilon_t$ إن التمثيل البياني التالي يبين تطور متغيرات النموذج خلال فترة الدراسة:

الشكل 3 (تطور متغيرات الدراسة).

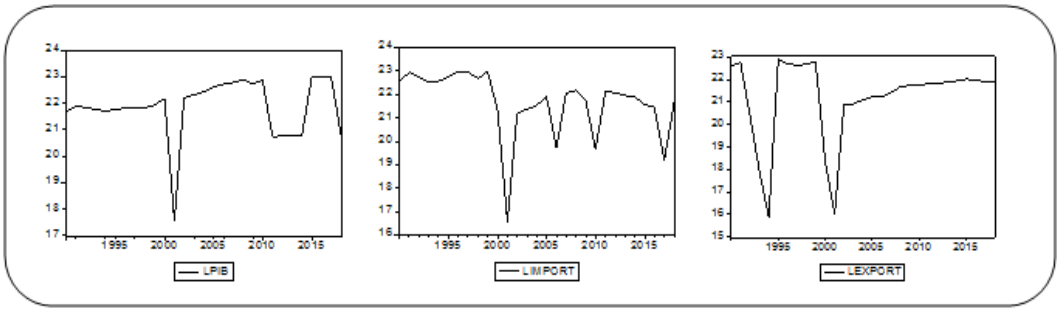

المصدر: تم الاعتماد على برنامج Eviews

من خلال التمثيل البياني للمتغيرات يظهر لنا أنه يوجد مركبة الاتجاه العام، وبالتالي يحتمل أن تكون هذه المتغيرات غير مستقرة.

4. 2 اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

يتم اختبار استقرار السلاسل الزمنية لكل متغيرات الدراسة في مستواها اللوغاريتمي قبل بدء تقدير النموذج لتأكد من كونها متغيرات مستقرة أو غير مستقرة في المستوى، حيث اعتمدنا على اختبار فليب وبيرو Phillip-Perron PP وفيما يلي ملخص حول مختلف السلاسل الزمنية.

الجدول: 2 (نتائج اختبار Phillips-Perron PP لمتغيرات الدراسة)

السلسلة الزمنية	المستوى		الفرق الأول	
	النموذج I	النموذج II	النموذج I	النموذج II
	-1,45	-1,25	-1,36	-2,50
L	-1,32	-1,53	-1,27	-1,30
L	-1,55	-2,34	-1,15	-2,08
	-1,95	-3,00	-1,95	-3,00

المصدر: تم الاعتماد على برنامج Eviews

حسب نتائج اختبار فليب بيرون pp يتضح من خلال الجدول أن كل متغيرات الدراسة غير مستقرة عند المستوى في كل النماذج، حيث كانت الإحصائية المحسوبة تقل عن قيمتها الجدولة الحرجة بالقيمة المطلقة $T_{Tab} > T_{cal}$ عند المعنوية $\alpha = 5\%$، أي نقبل فرضية العدم (وجدود جذر الوحدة) وبالتالي السلاسل ($Lexport$ ، $Limport$ ، $Lpib$) غير مستقرة، وبأخذ الفرق الأول لها تبين أن هذه السلاسل استقرت، أي أنها متكاملة من الدرجة $I(1)$.

4. 3. إختبار العلاقة السببية La causalité de Granger:

لإختبار العلاقة السببية بين متغيرات التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي (الصادرات، الواردات، والناتج الداخلي الخام)، سنعتمد على إختبار جرانجر Granger والذي يسمح بمعرفة وجود علاقة تغذية مرتدة أو إسترجاعية feedback بين متغيرات الدراسة، حيث بين الجدول التالي نتائج إختبار السببية (أنظر الملحق رقم: 01):

الجدول 3: (نتائج إختبار السببية)

فرضية العدم Null Hypothesis	إحصائية F F-Statistic	الاحتمال Prob
Lexport لا تسبب Lpib	1.64714	0.02132
Lpib لا تسبب Lexport	1.04513	0.36846
Limport لا تسبب Lpib	0.60539	0.01322
Lpib لا تسبب Limport	0.71715	0.49921

المصدر: تم الاعتماد على برنامج Eviews

من خلال إحصائية فيشر (F) نقبل وجود علاقة سببية بين متغير وآخر إذا كانت القيمة الاحتمالية المقابلة لها أقل من 0,05 وبذلك نلاحظ من خلال الجدول أعلاه وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من الناتج الداخلي الخام إلى الصادرات والواردات.

4. 4. إختبار التكامل المشترك

لاختبار التكامل المشترك سنقوم أولا بتحديد درجة الإبطاء المثلى P ثم نقوم باختبار التكامل المشترك وفق طريقة جوهانسن « Johansen »، حيث يحتوي النموذج على المتغيرات التالية: $\Delta Lpib,\ \Delta Lexport, \Delta Limport$ وهذا لمعرفة أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي، من خلال الاعتماد على الصادرات والواردات كأحد أدوات التجارة الخارجية من أجل إحداث نمو اقتصادي.

– تحديد درجة التأخير المثلى P بالنسبة للنماذجين

الجدول 4: (**تحديد درجة التأخير المثلى P**)

درجة التأخر	P=0	P=1	P=2	P=3
Akaike	-3,60	-3,42	-3,20	-3,15
Schwarz	-3,20	-2,65	-2,45	-2,34

المصدر: تم الاعتماد على برنامج Eviews

بعد استخدام المعيارين Akaike و Schwarz نلاحظ من خلال الجدول أن درجة التأخير المثلى للنموذج $VAR(p)$ والتي لها أقل قيمة عند المعيارين هي درجة التأخير P=0 .

– إختبار التكامل المشترك لـ جوهانسن Johansen

إن اختبار التكامل المشترك لجوهانسن يشترط أن تكون كل المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة، وبالنسبة لدراستنا كل المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى، وبالتالي هناك علاقة تكامل متزامن بين متغيرات النموذج، وبعد استعمال اختبار جوهانسن للتكامل المتزامن (المشترك) أعطى النتائج التالية (أنظر الملحق رقم:02):

الجدول 5: (نتائج إختبار جوهانسن Johansen and Juselius)

النموذج	القيم الحرجة		إحصائية الأثر	القيم الذاتية
	1%	5%		
لا يوجد $r = 0$	35.65	28.40	29.68852	0.414760
على الأقل متجه واحد	20.04	13.94	15.41374	0.277766
على الأقل متجهان	6.65	3.76	5.157767	0.173891

المصدر: تم الاعتماد على برنامج Eviews

نلاحظ من الجدول أعلاه، أن القيمة المحسوبة لإحصائية الأثر أكبر من القيمة الحرجة لنفس الاختبار عند مستوى المعنوية 5%، $\lambda_{trace}(r) = 29{,}68 > \lambda_{tab} = 28{,}40$ وبالتالي نرفض فرضية العدم $H_0: r = 0$ القائلة بعدم وجود علاقة تكامل مشترك، ونقبل الفرضية البديلة $H_1: r > 0$ والقائلة بوجود متجه تكامل مشترك، أما عند وجود على الأقل متجه واحد أي السطر الثاني $H_0: r = 1$ لدينا $\lambda_{trace}(r) = 15{,}41 > \lambda_{tab} = 13{,}94$ وبالتالي نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة $H_1: r > 1$ القائلة بوجود أكثر من متجه واحد للتكامل المشترك عند نفس مستوى المعنوية، وفي حالة السطر الثالث أي وجود على الأقل متجهان لدينا $\lambda_{trace}(r) = 5{,}15 > \lambda_{tab} = 3{,}76$ ومنه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة والقائلة بوجود أكثر من متجهين $H_1: r > 2$ وعلى العموم فإن اختبار الأثر لجوهانسن يبين لنا أن النموذج ذو ثلاث متجهات للتكامل المشترك بين المتغيرات.

4. 5 اختبار المشاكل الإحصائية للنموذج:

– **اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء:** يتم التأكد من عدم وجود ارتباط تسلسلي بين البواقي باستخدام اختبار (Breusch-Godfrey LM):

الجدول 6: (نتائج إختبار Breusch-Godfrey LM)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.498896	Probability	0.613360
Obs*R-squared	1.157540	Probability	0.560587

المصدر: تم الاعتماد على برنامج Eviews

يتضح من خلال هذا الاختبار أن القيمة الاحتمالية P value = 0,61 وهي أكبر من مستوى المعنوية 5% ، وبالتالي نقبل فرضية العدم القائلة بأن النموذج يخلو من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء.

-اختبار عدم ثبات التباين (ARCH Heteroskedasticity Test:)

بعد استخدام اختبار ARCH أعطى النتائج التالية:

الجدول 6: (نتائج إختبار ARCH)

ARCH Test:			
F-statistic	0.142867	Probability	0.708515
Obs*R-squared	0.153016	Probability	0.695669

المصدر: تم الاعتماد على برنامج Eviews

من نتائج هذا الاختبار نلاحظ القيمة الاحتمالية P value = 0,7 عند إحصائية F=0,14 وهي أكبر من مستوى معنوية 5% وعليه يتم قبول فرضية العدم والتي تنص على ثبات تباين الأخطاء أي أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين.

-اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء: لمعرفة ما إذا كانت الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، نستخدم اختبار (Jarque Bera) والذي أعطى النتائج التالية: J B = 2,02 بمستوى معنوية (0,36) وهي أكبر من مستوى معنوية 5% ، وعليه نقبل فرضية العدم القائلة بأن الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي.

الشكل 4: (إختبار البتوزيع الطبيعي **Jarque Bera**)

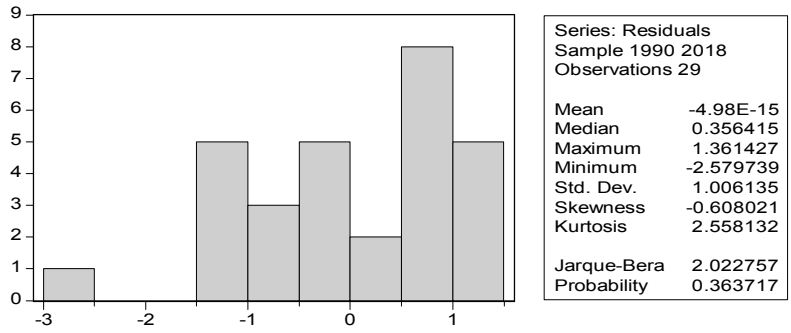

المصدر: تم الاعتماد على برنامج Eviews

4. 6 . تقدير معادلة نموذج الانحدار الذاتي

بعد التأكد من تكامل المتغيرات حسب اختبار جوهانسن، نأتي إلى تقدير النموذج باستعمال متجه الانحدار الذاتي، ومنه يمكن صياغة معادلة النمو الاقتصادي كما يلي(أنظر الملحق رقم:03):

R^2

التقييم الإحصائي للنموذج: إن القيمة المحسوبة الإحصائية ستيودنت أكبر من القيمة الجدولية (الحرجة) بالقيمة المطلقة عند مستوى المعنوية 5% بالنسبة لكل المتغيرات (الصادرات، الواردات) $T_{tab} = 2{,}04 < T_{cal} = 3{,}59$ ، $T_{tab} = 2{,}04 < T_{cal} = 2{,}97$ ، أما بالنسبة لمعامل التحديد $R^2 = 0{,}87$ يمثل القوة التفسيرية لمعادلة الانحدار، أي المتغيرات المدرجة في النموذج تفسر بنسبة 87% الناتج الداخلي الخام، كما تبين إحصائية DW=1,57 على وقوع ارتباط ذاتي للأخطاء في منطقة الشك، إضافة إلى معنوية معاملات النموذج ككل والذي تبينه إحصائية فيشر المحسوبة والتي هي أكبر من إحصائية فيشر المجدولة $F_{cal}^{\alpha} = F^{\alpha}(k, n-k-1) = F_{(2\,,29)}^{0,05} = 4{,}86 > F_{tab}^{0,05} =$ 3,37 وعليه النموذج مقبول إحصائيا.

التقييم الإقتصادي: إن مرونة الصادرات جاءت بإشارة موجبة +0,18 (معامل المتغير المستقل الصادرات) أي أن الزيادة في الصادرات بـ 10% يؤدي إلى الزيادة في الناتج الداخلي الخام 1,8% في

المدى الطويل، هذه الزيادة في الناتج الداخلي الخام والناتجة عن زيادة الصادرات تؤكده النظرية الاقتصادية، فالصادرات تترجم اقتصاديا من خلال الفائض من السلع والخدمات المنتجة محليا والتي تخص المؤسسات المنتجة وبذلك يتولد عنها زيادة في الناتج الداخلي الخام وفي ثروة البلاد، لذا يجب تنمية الصادرات من خلال زيادة حجمها وتنويعها، على عكس الواردات أين جاءت مرونة هذا المتغير المستقل بإشارة سالبة (0,15-) أي أن الزيادة في حجم الواردات بـ 10% يؤدي إلى انخفاض في الناتج الداخلي الخام بـ1,5 % وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية حيث تعبر الواردات عن مختلف السلع والخدمات الضرورية والتي تحتاجها الدولة ولم تتمكن من إنتاجها محليا. ونظرا لحالة الاقتصاد الجزائري أين ترتبط الواردات بإيرادات الدولة والتي بدورها تتعلق بالصادرات من المحروقات تؤثر سلبا على الناتج الداخلي الخام. أما بخصوص الثابت فقد كانت إشارته موجبة (14,63+) مما يدل على وجود عوامل أخرى خارجية تؤثر إيجابا على الناتج الداخلي الخام. وبالتالي يمكننا قبول هذا النموذج اقتصاديا.

5. الخاتمة:

تعد الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر أداة هامة لتحرير وتنمية التجارة الخارجية، ووسيلة للانفتاح على الاقتصاد العالمي، حيث أنفقت الدولة مبالغ ضخمة من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي بغية تنمية صادراتها خارج قطاع المحروقات، وإعطاء مكانة للقطاع الخاص تشجيعا للمؤسسات الاقتصادية، وتحقيقا للتوازنات الاقتصادية والمالية الكبرى للتقليص من عجز رصيد الميزان التجاري والذي سجل عجزا بقيمة 4,41 مليار دولار سنة 2018 بسبب تراجع إيرادات الصادرات والتي تعتمد بالدرجة الأولى على المحروقات. فضلا عن ذلك تراجع في معدلات التغطية في السنوات الأخيرة 2015 إلى غاية سنة 2018 لتصل إلى 79,22 %. وما يمكن استخلاصه أن سياسات الإصلاح الاقتصادي التي طبقت قصد تحرير التجارة الخارجية وتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات، والاندماج في الاقتصاد العالمي لم تسمح بتحرير الاقتصاد من التبعية لقطاع المحروقات وللعام الخارجي بمتوسط معدل تبعية يساوي 32,5 %، إذ لا يزال قطاع المحروقات المحرك الأساسي للاقتصاد الوطني. إن هذه الأرقام والتحاليل أثبتت صحة الفرضيات كما يلي:

الفرضية الأولى: تم تأكيدها باعتبار أن رصيد الميزان التجاري سجل فائض مستمر خلال الفترة 2000- 2014 إلا أنه حقق عجز منذ سنة 2015 فإرادات الصادرات لم تتمكن من تغطية الواردات بسبب اعتمادها على صادرات المحروقات بالدرجة الأولى والتي تراجعت أسعارها في السنوات الأخيرة.

الفرضية الثانية: تم تأكيدها من خلال الأثر الايجابي للصادرات في زيادة الناتج الداخلي الخام وإحداث نمو اقتصادي في المدى الطويل.

نتائج الدراسة: من خلال هذه الدراسة توصلنا للنتائج التالية

- إن اختبار نموذج متجه الإنحدار الذاتي بين أن معلمة الواردات جاءت سالبة (0,15-) مما يؤكد على وجود علاقة سلبية أحادية الاتجاه في المدى الطويل بين متغير الواردات والناتج الداخلي الخام، هذا ما تؤكده النظرية الاقتصادية باعتبار الواردات بالدرجة الأولى مواد استهلاكية تؤثر سالبا على الناتج الداخلي الخام، على عكس معلمة الصادرات جاءت موجبة (0,18+) أي هناك تأثير إيجابي على المتغير التابع فزيادة الصادرات بـ 10 % يؤدي إلى زيادة في الناتج الداخلي الخام الحقيقي 1,8 %.

- تعتبر تنمية التجارة الخارجية أحد أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية، غير أن الاهتمام بالتجارة الخارجية يبقى جد محدود في الجزائر، حيث أنها لم تستطيع تحقيق اكتفاء ذاتي فهي تستورد أكثر مما تصدر، بسبب ضعف القاعدة الإنتاجية الوطنية وضعف الاستثمار في المشاريع الإنتاجية والاعتماد على الموارد الأحفورية، لذا سجل معدل التبعية إلى الخارج نسب مرتفعة باستمرار بمجرد انخفاض في أسعار المحروقات.

- أهمية سياسة الإصلاح الاقتصادي كأداة لتحرير وتنمية التجارة الخارجية ودورها في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكبرى، هذا من خلال دعم وإصلاح القطاعات المنتجة كالقطاع ألفلاحي من أجل تقليص فاتورة الواردات من المواد الغذائية.

التوصيات: بعد النتائج المتوصل إليها يمكن إقتراح بعض التوصيات

- العمل على توجيه الإصلاحات الاقتصادية نحو الاستثمارات المنتجة، من خلال استقطاب الاستثمارات الأجنبية في شكل مشاريع إنتاجية واكتساب الخبرة منها، فضلا عن ذلك دخول الاستثمار الأجنبي للبلد يعني دخول العملة الصعبة، وبالتالي زيادة احتياط العملة الأجنبية مما يؤدي إلى ارتفاع العملة المحلية.

– التركيز على القطاعات المنتجة كالفلاحة والصناعة والتي بإمكانها أن تخلق قيمة مضافة في الاقتصاد الوطني، من خلال الزيادة في الصادرات وتقليص الواردات؛

– الوقوف عند الأسباب التي تعرقل نمو التجارة الخارجية في الجزائر من خلال دراسات لإيجاد حلول جدية للنهوض بالاقتصاد الوطني و العمل على تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات؛

6. المراجع:

المراجع باللغة العربية

1. بلال بوجمعة، و عثمان ملوك. (30 12, 2016). تطور حجم التجارة الخارجية بالجزائر خلال الفترة 2001-2016. *مجلة الحوار الفكري* ، *11* (12)، الصفحات 140-173.

2. خديجة خالدي. (2005). أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري. *مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا* ، *2* (2)، الصفحات 85-94.

3. صالح تومي، و عيسى شقبقب. (1 6, 2006). النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1970-2002. *مجلة الباحث* ، *4* (4)، الصفحات 31-40.

4. عبد الباقي روابح. (2006). المديونية الخارجية والاصلاحات الاقتصادية في الجزائر دراسة تحليلية (أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية). باتنة، الجزائر: جامعة العقيد الحاج لخضر.

5. فيصل بهلولي. (31 12, 2012). التجارة الخارجية الجزائرية بين الشراكة الأورومتوسطية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. *مجلة الباحث* ، *11* (11)، الصفحات 111-122.

6. منيرة مصراوي، و رشيد يوسفي. (30 6, 2017). واقع تحرير التجارة الخارجية وتأثيرها على الاقتصاد في الجزائر. *مجلة دفاتر بواداكس* ، *5* (7)، الصفحات 136-157.

7. ناصر دادي عدون، و محمد متناوي. (2004). انضمام الجزائر إلى المنضمة العالمية للتجارة الأهداف والعراقيل. *مجلة الباحث* ، *3* (3)، الصفحات 65-78.

8. ناصر مراد. (2003). الإصلاحات الضريبية في الجزائر. مجلة الباحث. *مجلة الباحث* ، *2* (2)، الصفحات 25-32.

9. يوسف بيبي. (10 9, 2007). الثابت والمتغير في إصلاح سياسة التجارة الخارجية في الجزائر. *مجلة معهد العلوم الاقتصادية* ، *11* (1)، الصفحات 43-66.

Les ouvrages en langues étrangères:
10. BOUZIDI M'HAMSADJI, N. (2007). Les réformes économiques en Algérie : ajustement structurel et nouveau rôle de l'Etat. *revue algérienne des sciences juridiques, économiques et politique* (2), pp. 5-20.
dfgf. (fgf). *gdf*. fdg: dfg.
11. Siroën, J.-M. (2001, 6 22-23-24). Colloque Ouverture économique et développement. *L'ouverture commerciale est-elle mesurable (Colloque internatinal)* , 91-114. Tunis, Tunis, Tunis: université de Tunis.
12. *www.ons.dz*. (2017). Consulté le 6 15, 2020, sur Evolution en quantité et valeur des exportations: www.ons.dz Evolution en quantité et valeur des exportations

7. الملاحق:

الملحق رقم 01:

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 06/17/20 Time: 13:01
Sample: 1990 2018
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Probability
LEXPORT does not Granger Cause LPIB	27	1.64714	0.02132
LPIB does not Granger Cause LEXPORT		1.04513	0.36846
LIMPORT does not Granger Cause LPIB	27	0.60539	0.01322
LPIB does not Granger Cause LIMPORT		0.71715	0.49921
LIMPORT does not Granger Cause LEXPORT	27	0.61670	0.54879
LEXPORT does not Granger Cause LIMPORT		1.42249	0.26244

الملحق رقم 02:

Date: 06/17/20 Time: 15:39
Sample(adjusted): 1992 2018
Included observations: 27 after adjusting endpoints
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: LPIB LEXPORT LIMPORT
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	5 Percent Critical Value	1 Percent Critical Value
None	0.414760	29.68852	28.40	35.65
At most 1	0.277766	15.41374	13.94	20.04
At most 2 *	0.173891	5.157767	3.76	6.65

*(**) denotes rejection of the hypothesis at the 5%(1%) level
Trace test indicates no cointegration at both 5% and 1% levels

الملحق رقم 03:

Dependent Variable: LPIB
Method: Least Squares
Date: 06/17/20 Time: 15:30
Sample: 1990 2018
Included observations: 29

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	14.63181	3.275601	4.466910	0.0001
LEXPORT	0.186678	0.117314	3.591276	0.1236
LIMPORT	0.151722	0.156248	2.971031	0.3405

R-squared	0.870616	Mean dependent var	21.87646
Adjusted R-squared	0.747586	S.D. dependent var	1.111508
S.E. of regression	1.044116	Akaike info criterion	3.021916
Sum squared resid	28.34463	Schwarz criterion	3.163360
Log likelihood	-40.81778	F-statistic	4.865569
Durbin-Watson stat	1.572864	Prob(F-statistic)	0.075048